القطاع الفلاحي في الجزائر: مفارقة وفرة الموارد والإمكانيات، ضعف الأداء ومحدودية المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني 2000-2016

أ. صادق هادي أ عمار عماري
جامعة سطيف1

الملخص

يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية في عدد كبير من دول العالم، وذلك من خلال الدور الأساسي الذي يساهم به في معالجة جملة من القضايا والإشكاليات في الاقتصاد الوطني، لعل أهمها ما تعلق بالأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى المساهمة في تخفيف حدة البطالة وتوفير مناصب الشغل، وأيضا من خلال دوره في تنويع بنية الاقتصاد الوطني، وتعزيز الترابط والاندماج بين مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية، وهذا عبر مساهمته في الطلب على مخرجات العديد منها كالطاقة والصناعة والخدمات من جهة، وتوفير احتياجات العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية من المنتوجات الفلاحية، كفروع الصناعة الغذائية والتجارة والاستهلاك النهائي من جهة أخرى.

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول الغنية بمختلف الموارد الأساسية المادية والبشرية الكفيلة بتطوير القطاع الفلاحي وتعزيز دوره في العملية التنموية الوطنية والشاملة، فقد سعت إلى تبني مجموعة من السياسات والاستراتيجيات بداية من سنة 2000 بغرض تطوير وتحديث هذا القطاع، وتعزيز دوره في التنمية وتنويع الاقتصاد الوطني، وهو ما يمثل الجوانب الرئيسية التي سنحاول معالجتها من خلال هذه المداخلة.

Abstract

The agricultural sector has a great importance in the economic development in many countries of the world, through its essential role in addressing a number of issues and problems in the national economy, especially those related to food security and self-sufficiency, as well as its contributing in providing of jobs, and also through its role in the diversification of the national economy structure, inaddition to enhance the integration and interdependence between the various economic sectors and branches, and this by its contribution to the demand on many of their outputs, such as energy, industry and services on the one hand, and provide the needs from agricultural products for many sectors and economic activities, like branches of food industry, trade and final consumption on the other hand.

Algeria as one of the rich countries in term of various resources, human and material, that are essential to ensure the development of the agricultural sector and enhance its role in the national development process, it has adopted a set of policies and strategies from the beginning of the year 2000, for the purpose of development and modernization of this sector, and to strengthen its role in the development and diversification of the national economy, and these are the main points, on which we will focus, in this paper.

مقدمة

تعد إشكالية تنويع الاقتصاد الوطني قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية العملية التنموية في الجزائر، خاصة في ظل تعاظم هيمنة قطاع النفط كمصدر وحيد وأساسي لإيرادات الميزانية العامة، وتمويل العملية التنموية، وما يحمله ذلك من أخطار مرتبطة أساسا بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية من جهة، وكذا محدودية هذه الموارد الطبيعية من جهة أخرى، ولذلك كان لزاما على الدولة البحث عن البدائل والسياسات المناسبة،التي تكفل الحد من هذه التبعية من جهة، وتضمن استغلال كافة موارد المجتمع المادية والبشرية استغلالا كفؤا يؤدي إلى تحقيق التنمية الحقيقية، ويلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية.

وبالنظر إلى المقومات والإمكانيات الكبيرة التي تملكها الجزائر في القطاع فلاحي سواء الطبيعية منها أو البشرية وحتى المالية، فإن هذا القطاع يمكن اعتباره رافدا رئيسيا لتنويع الاقتصاد الوطني، وهذا بفعل ما يتميز به من خصائص اندماجية وترابطية أمامية وخلفية مع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية الأخرى كقطاع الطاقة، الصناعات التحويلية الغذائية وقطاع صناعة التجهيزات الفلاحية...وبفعل هذا الدور المحوري الذي يلعبه القطاع الفلاحي، فقد أولت له الدولة اهتماما خاصا خلال الفترة الممتدة بين 2000-2014، وهذا عبر جملة من الخطط والبرامج التي تهدف إلى تطوير وتحديث هذا القطاع وتعزيز مساهمته في التنمية والتنويع الاقتصادي، ومنها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2000، وكذا مخصصات القطاع الفلاحي ضمن مختلف البرامج التنموية الثلاث بداية من سنة 2001.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما تقدم تتضح معالم إشكالية هذه الدراسة كالتالي: ما هي الإمكانيات الفلاحية في الجزائر؟ وما مدى استغلالها لتنويع الاقتصاد الجزائري؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الوقوف على الإمكانات الفلاحية الطبيعية والبشرية وكذا المالية للجزائر؛
- تتبع وإبراز الجهود المبذولة لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال السياسات والبرامج المختلفة المعتمدة في ذلك؛
- تقييم آثار جهود تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي وفك ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات؛
- الوقوف على انعكاسات جهود تطوير القطاع الفلاحي على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

منهج الدراسة: اقتضت الإجابة على إشكالية الدراسة إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بغرض التطرق لمختلف المفاهيم والجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع، وتحليل مختلف البيانات والإحصائيات المتعلقة بالدراسة، واستخلاص أهم النتائج حولها.

واعتمادا على ما سبق فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- ✓ الإمكانيات والموارد المتاحة للزراعة الجزائرية
- ✓ الجهود المبذولة لتطوير القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000_2014؛
- ✓ التنويع الاقتصادي؛ مفهومه ومؤشرات قياسه؛
- ✓ آثار جهود تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الوطني 2000-2015؛
- ✓ انعكاسات جهود تطوير القطاع الفلاحي على الأمن الغذائي 2000-2015؛

أولا: الإمكانيات والموارد المتاحة للزراعة الجزائرية

إن تطور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يتوفر عليها ومدى استغلالها، والتي تؤهله للعب دور أساسي في الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا استراتجيا يعول عليه بشكل كبير في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، بالتالي تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر الهدف الأساسي للسياسة الفلاحية المعتمدة في البلاد، هذا من جهة، والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني ومصادر الدخل من جهة أخرى. ولا يتحقق هذا إلا عبر الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة لديه، والتي سنتطرق إليها فيما يلي:

I. الإمكانيات والموارد الأرضية:

بمساحة تقدر بـ 2.381.741 كم^2 تحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا من حيث المساحة الكلية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس و ليبيا و من الغرب المغرب موريتانيا و الصحراء الغربية ومن الجنوب كل من مالي والنيجر.

إن شساعة المساحة أدت إلى تنوع الخريطة التضاريسية للجزائر، وتنوع الأقاليم المناخية من مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والمناخ الشبه الجاف في الهضاب و المناخ الصحراوي في الجنوب، وعلى أساس هذا الاختلاف، تتحدد نوعية الغطاء النباتي السائد في كل منطقة وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر فيها، ويمكن توضيح مختلف هذه الموارد الطبيعية وتطورها خلال السنوات الأخيرة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 1: تطور الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

البيان السنوات	المساحة الكلية (مليون كم^2)	الأراضي القابلة للزراعة (مليون هكتار)	الأراضي المزروعة (مليون هكتار)	أراضي المحاصيل الدائمة (% من المساحة الإجمالية)	الأراضي الزراعية المروية (% من إجمالي الأراضي الزراعية)
2000	2.381741	40.0210	7.662	0.22	/
2002	2.381741	39.8550	7.547	0.27	/
2004	2.381741	41.1450	7.493	0.34	1.93
2006	2.381741	41.1810	7.470	0.38	2.02
2008	2.381741	41.3090	7.489	0.38	2.07
2010	2.381741	41.3740	7.502	0.38	2.38
2012	2.381741	41.3986	7.507	0.39	2.51
2013	2.381741	41.4316	7.496	0.39	2.63
2014	2.381741	41.4310	8465.04	0.41	2.77
2015	2.381741	/	/	/	/

المصدر: - قاعدة بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org/country/algeria

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية www.aoad.org

تظهر أرقام الجدول أعلاه مجموعة من الحقائق يمكن تلخيصها فيما يلي:

-مساحة الأراضي القابلة للزراعة في ارتفاع مستمر ولو أن ذلك بوتيرة بطيئة، وهي تقدر بحوالي 41.43 مليون هكتار، حيث لا تمثل سوى 17 من إجمالي المساحة الكلية.

-تتراوح مساحة الأراضي المزروعة فعلا في حدود 7.5 مليون هكتار، وهي لا تمثل سوى 18% من المساحة القابلة للزراعة.

-مساحة الأراضي الزراعية المروية هي الأخرى ضئيلة جدا ولم تتعد في أحسن الأحوال نسبة 2.77% من مساحة الأراضي القابلة للزراعة وهذا سنة 2014.

II. الموارد المائية:

يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي[1]:

1. الموارد المطرية:

رغم اتساع الرقعة الجغرافية والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم^2 إلا أن 93 % من هذه المساحة، توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، ونسبة هطول الأمطار فيها تقدر بنسبة 8 % من إجمالي كمية التساقط السنوية، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7 % من إجمالي المساحة الإجمالية والتي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م^3 سنويا، وهي ما تمثل 92 % من إجمالي كمية التساقط في السنة.

2. الموارد السطحية:

تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م^3/السنة و13.5 مليار م^3/السنة، حيث تتوزع جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، إذ تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1 مليار م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3 أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار متر مكعب، وتُعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، يبلغ حاليا (سنة 2009) عددها المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود بـ 66 سد بطاقة استيعابية تقدر بـ 7.5 مليار متر مكعب.

3. الموارد الجوفية:

تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، 90.000 ينبوع و23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م3 في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال (2 مليار م/السنة) والجنوب (5 مليار م/السنة)، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 % (1.8 مليار م3 /السنة) وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية (75 في المئة) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا . أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و300 ألف كم2 على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيفا جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.

III.الموارد البشرية:

بالنسبة لحجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي فإن الملاحظ أن هذه التقديرات تختلف بين عديد الجهات المعنية بإحصاء اليد العاملة (وزارة الفلاحة، البنك المركزي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية...)، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى ارتباط النشاط الفلاحي بشكل أساسي بعامل الموسمية واختلاف آليات الإحصاء، وقد قدم البنك المركزي الجزائري عبر مختلف تقاريره السنوية إحصائيات تظهر درجة التقلب ارتفاعا وانخفاضا في إجمالي اليد العاملة في القطاع الفلاحي، حيث بلغت في سنة 2013 حوالي 1.141 مليون عامل، ليتراجع هذا العدد في سنة 2014 إلى حوالي 900 ألف عامل[2].

IV.الموارد الرأسمالية:

يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة (2009–1980) وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و14.08 مليار دولار خلال عامي 1980 و2009 على التوالي، حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر بـ 176 مليون دولار[3].

ثانيا: الجهود المبذولة لتطوير القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000_2015:

لقد تمحورت مختلف جهود تطوير وتحديث القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2014 حول ما يلي:

I.المخطط الوطني لتطوير الفلاحة 2000-2009:

القطاع الفلاحي في الجزائر: مفارقة وفرة الموارد والإمكانيات،

لقد شكل المخطط الوطني لتطوير الفلاحة الذي انطلق سنة 2000، إطارا جديدا لتدخل الدولة الفعال لتطوير وتحديث القطاع الفلاحي وتنويعه بما يصب في خدمة الأمن الغذائي الوطني، وهذا عبر جملة من إجراءات وأساليب الدعم التمويل، بهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الميدان الفلاحي، وكذا تحسين مستوى معيشة سكان الأرياف من خلال منح القروض وتوزيع الأراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز، إضافة إلى تنمية وتطوير الخدمات الريفية وتهيئة البنية الأساسية كبناء السدود وشق الطرقات، والحد من النزوح الريفي، وتشجيع سكان الريف على ممارسة الأنشطة الفلاحية.

وقد اشتمل المخطط على مجموعة من البرامج الفرعية، يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

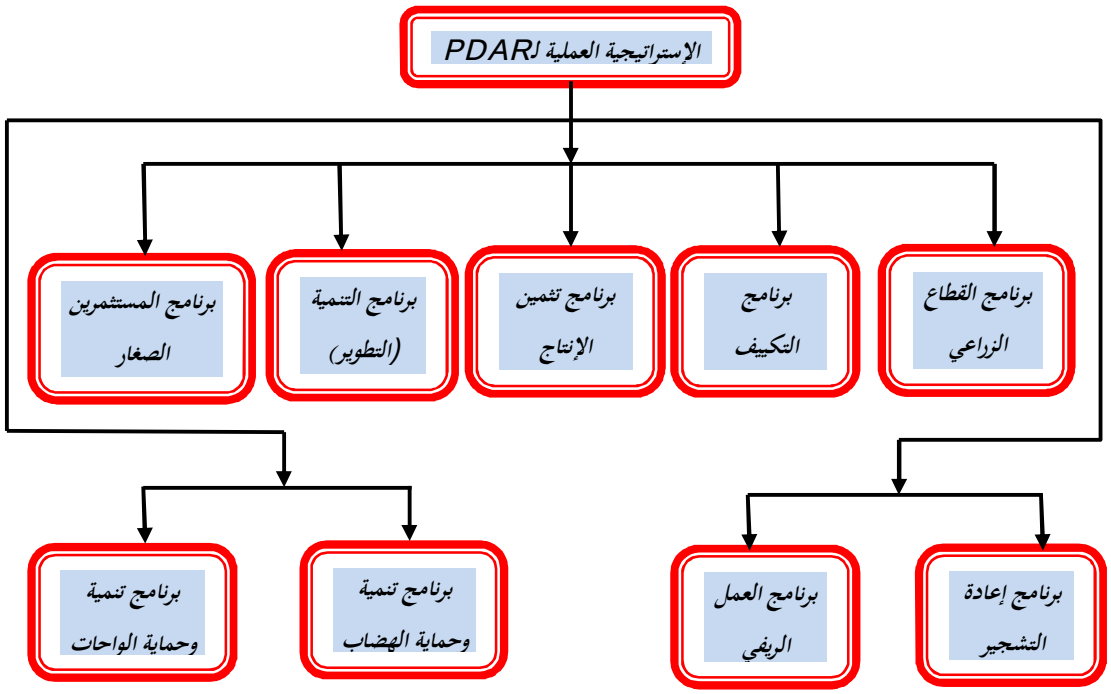

SOURCE: *DAOU Lies, Essai d'évaluation de l'efficience économique du programme de reconversion agricole, cas de la wilaya de Bouira, Mémoire du magister, Option Gestion du développement, Bejaia, 2006,*

1. أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: لقد اشتمل هذا المخطط على جملة من الأهداف أهمها[4]:

- خلق تنمية فلاحية متطورة ومستدامة بهدف رفع الإنتاج الفلاحي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- تكييف الفلاحة الجزائرية مع المتغيرات المناخية الحاصلة، خاصة الجفاف؛
- تأهيل المستثمرات الفلاحية، وتدعيم أنشطتها الفلاحية؛
- الاستخدام الأمثل للقدرات المتاحة وتثمينها (التربة، المياه، الإمكانيات المالية والبشرية...)؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه، وتوسيع عمليات استصلاح الأراضي؛
- توفير الشروط الملائمة لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة، وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية؛
- توفير مناصب عمل في القطاع للحد من البطالة والهجرة الريفية.

2. آليات وأجهزة تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الفلاحية:

تتمحور هذه الأجهزة والآليات أساسا حول مختلف أجهزة الدعم المالي، وأشكال التأطير التقني،التي من شأنها المساعدة على تنفيذ البرنامج بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المتوخاة من ورائه.

1.2 الاعتمادات والأجهزة المالية المرافقة للمخطط:

قدرت تكلفة المخطط بحوالي 55.9 مليار دج، خصصت منها 46.8 مليار دج بهدف[5]:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي؛
- تأهيل النظام الإنتاجي؛
- الوقاية الصحية للإنتاج الفلاحي ومكافحة الكوارث الفلاحية؛
- المشاريع الثلاثة للتنمية في إطار مكافحة الفقر والإقصاء الخاصة بولايات سوق أهراس، أم البواقي، تيسمسيلت؛

بينما خصص المبلغ المتبقي (9.1 مليار دج) لتنفيذ برامج الأعمال الكبرى وتهيئة المناطق.

كما تم اعتماد مجموعة من الأجهزة المالية بغرض تمويل القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، منها ما تم استحداثه مع بداية البرنامج، ومنها ما كان موجودا قبل ذلك، مع تعديل في بعض وظائفه، وهذا لضمان تمويل ملائم للبرنامج، وتتمثل هذه الأجهزة في:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA: أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع الفلاحية، وحماية مداخيل الفلاحين، وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، كما يشجع المستثمرين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج، وهو يمنح قروضا بأشكال مختلفة، منها قصيرة الأجل (قروض الموسم الفلاحي)، والمتوسطة الأجل (قروض تجهيزية لاقتناء عتاد تهيئة الأرض وآلات السقي مدتها من 2 إلى 5 سنوات)، وقروض طويلة الأجل (تصل إلى 25 سنة، وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة).
- الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي وصناديقه الجهوية CNMA: ويقوم هذا الصندوق بدعم وتمويل نشاطات التنمية وتحديث قطاع الفلاحة في إطار تنفيذ البرامج، وتوجيه مساهمات الدولة، والاستثمارات الإنتاجية، الفوائد الممنوحة للقرض الفلاحي إلى نشاطات توسيع المساحات الزراعية المستغلة وكذا تكثيف المنتجات الزراعية وتثمينها.
- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC: تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 1998، لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة، وقد بلغ عدد المستثمرات الفلاحية التي استفادت من الدعم عن طريق هذا الصندوق 27968 مستثمرة، وهذا إلى غاية 2006.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: ويتولى على الخصوص ضمان تمويل الأنشطة التالية:
  - هياكل الإنتاج الفلاحي وأنشطته؛
  - الهياكل والأعمال المرتبطة بما يسبق الإنتاج الفلاحي وما يلحقه؛
  - الهياكل والأنشطة الصناعية المرتبطة مباشرة بالقطاع الفلاحي؛
  - هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي؛

2.2 التأطير التقني:

بالإضافة إلى التأطير المالي، تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال ومتلائم مع طبيعة الأنشطة التقنية المحددة، وخصوصية كل برنامج فرعي، كما اعتبر المخطط المستثمرة الفلاحية وحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الزراعي، وعلى هذا يجب على المؤطرين والإداريين والتقنيين والمهنيين التقرب من هذه الوحدات القاعدية ومسيريها، مما يعطي لها دورا أساسيا وهاما في العملية الإنتاجية، وقد اشتمل التأطير التقني على ما يلي[6]:

- التكوين: لتدعيم برنامج تطوير الفروع وإعادة تحويل الأنظمة الزراعية تقام دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة لكل إطارات مديريات المصالح الفلاحية، والمقاطعات والمندوبيات البلدية والفلاحين.

- الإرشاد والدعم التقني:تتم هذه العملية عبر المعاهد التقنية المختصة، والإدارة الفلاحية المحلية والغرف الفلاحية، وهذا وفق رزنامة تُحَدد من طرف مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات بالتعاون مع الهيئات المعنية السابقة، وذلك من أجل تنفيذ برامج الإرشاد والدعم التقني الفلاحي.

- مجال الإعلام والاتصال: يقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات إعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام حول التنمية الفلاحية، كما يجب على مجمل الفاعلين المعنيين بمختلف البرامج المساهمة في هذه الحملات الإعلامية كل في مستوى مهامه.

3. المتابعة والتقييم:

إن مشاريع التنمية الفلاحية المختارة محليا ستكون لها أنظمة خاصة بالمتابعة والتقييم والمراقبة من طرف المصالح اللامركزية ممثلة في المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات أساسا، كما أن المشاريع ستكون محل تقييم دائم لمستوى تقدم الإنجاز المادي والمالي (استهلاك الموارد المالية، والقروض الممنوحة) من جهة، والجانب الاقتصادي (مستوى التشغيل، الاستثمار المنجز، القيمة المضافة الناتجة عن ذلك) من جهة ثانية، وفي حالة عدم بلوغ الأهداف المسطرة ستكون دراسة خاصة تتبع باقتراحات تقويمية وتوصيات لتحقيق البرنامج لاحقا، كما أن تقييم المشاريع المنفذة يتم وفق مؤشرات النجاعة الاقتصادية المرتبطة أساسا بالمحافظة على الموارد الطبيعية، التشغيل، زيادة الإنتاج، نمو الاستثمارات الفلاحية والمداخيل.

II. مكانة القطاع الفلاحي ضمن مختلف المخططات التنموية من 2001 إلى 2014:

لقد استمرت جهود تطوير قطاع الفلاحة عبر مختلف البرامج التنموية الثلاث التي تم اعتمادها خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2014، وذلك بتخصيص مبالغ إضافية معتبرة لدعم وتطوير هذا القطاع، رغم أنه حظي ببرنامج مستقل قبل الشروع في تنفيذ هذه البرامج، والمتمثل في المخطط الوطني لتطوير الفلاحة سابق الذكر.

1. قطاع الفلاحة والصيد البحري ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

خصص لهذا البرنامج مبلغ إجمالي قده 525 مليار دينارا، وقد كان موجها أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية ومن أهمها الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وقد استحوذ القطاع الفلاحي على نسبة 12.4% من المبلغ الإجمالي المخصص لهذا البرنامج، موزعا على مختلف سنوات تنفيذ هذا البرنامج، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 2: التوزيع السنوي لحصة القطاع الفلاحي من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	% من إجمال برنامج الإنعاش
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001،ص 87.

تظهر الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن المخصصات المالية الإضافية لتطوير قطاع الفلاحة والصيد البحري، قد عرفت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، فبع أن بلغت 10.6 مليار دج سنة 2001، ارتفعت إلى 20.3 مليار دج سنة 2002، ثم إلى 22.5 مليار دج سنة 2003، لتنخفض في سنة 2004 إلى

12 مليار دج، وبذلك يكون مجموع الاعتمادات المالية الإضافية للقطاع الفلاحي ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي حوالي 65.4 مليار دج، وهي مبالغ إضافية لدعم هذا القطاع وتطويره ، بعد تلك المسجلة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

2. قطاع الفلاحة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2009

قدر المبلغ الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2004_2009) بحوالي 4202.7 مليار دينار جزائري، وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية تتمثل في برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، برنامج تطوير الهياكل القاعدية، برنامج دعم التنمية الاقتصادية، برنامج تطوير الخدمة العمومية، برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة، وقد تم إدراج القطاع الفلاحي ضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية، وبلغت الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع على امتداد سنوات تنفيذ البرنامج حوالي 312 مليار دج، موجهة لدعم الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

3. قطاع الفلاحة ضمن برنامج توطيد النمو 2010-2014:

أما البرنامج الخماسي 2010-2014 (برنامج الاستثمارات العمومية)، فقد تضمن هو الآخر جهدا ماليا إضافيا من طرف الدولة لمواصلة مسيرة تطوير وتحديث القطاع الفلاحي وتحسين ظروف معيشة سكان الأرياف، وقد بلغ إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج حوالي 21214 مليار دج، وتم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث برامج فرعية تمثلت في برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، برنامج تطوير الهياكل القاعدية، وكذا برنامج دعم التنمية الاقتصادية، وقد بلغ إجمالي مخصصات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية في هذا البرنامج 1000 مليار دج من إجمالي مبلغ 3500 مليار دج مخصصة لدعم التنمية الاقتصادية[7].

ثالثا: التنويع الاقتصادي، مفهومه ومؤشرات قياسه

يشكل موضوع التنويع الاقتصادي إحدى أهم الإشكاليات الأساسية المرتبطة بمستقبل العملية التنموية في الاقتصاديات ذات المحصول أو المنتوج الواحد، وهذا بفعل سيطرة هذا المنتوج على كل من عمليتي الإنتاج والتصدير داخل هذا الاقتصاد، وهو ما يشكل تشوها يصيب الهيكل الاقتصادي ويعيق استدامة العملية التنموية، وهذا ما يتطلب إنجاز مجموعة من التحويلات والتغييرات الجوهرية في هيكل الاقتصاد الوطني، للخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المطرد والمفرط على سلعة واحدة أو قطاع رئيسي معين.

I. مفهوم التنويع الاقتصادي: يختلف مفهوم التنويع الاقتصادي حسب مجال ومستوى تطبيق إستراتيجية التنويع، وفيما يلي مجموعة من التعاريف التي حاولت إعطاء مفهوم شامل ومقرب حول التنويع الاقتصادي:

- "التنويع الاقتصادي هو عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية)، في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة رئيسية واحدة (زراعية كانت أم استخراجية)"[8].
- "يتضمن التنويع الاقتصادي عملية تعبئة جميع الموارد المجتمعية المادية والبشرية، واستغلالها بالشكل الذي يؤدي إلى توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل لاحقة تنويع الصادرات، والحد من التبعية المفرطة والاعتماد المستمر على الخارج".

- "يشير التنويع الاقتصادي عادة إلى تنويع الصادرات، وكذا مختلف السياسات التي تهدف بشكل رئيسي إلى الحد من الاعتماد المفرط على عدد محدود من السلع التصديرية، والتي تكون عرضة إلى تقلبات كبيرة مرتبطة بحجم الإنتاج أو سعرها في الأسواق العالمية"[9].
- أما التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية _وهي حالة الاقتصاد الجزائري_ فإنه يعني "إيجاد مصادر دخل بديلة للنفط من خلال تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية، وتخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في العملية التنموية"[10]. ويأخذ التنويع الاقتصادي عادة أحد الشكلين التاليين[11]:

التنويع الأفقي	إنتاج منتجات جديدة ضمن نفس قطاع النشاط
التنويع العمودي	ينطوي على إضافة المزيد من مراحل معالجة المدخلات المحلية أو المستوردة، والتحول من قطاع واحد أو صناعة واحدة إلى مجموعة من الصناعات والقطاعات

أما فيما يخص مستويات التنويع الاقتصادي، فيمكن تقسيمها إلى مستويين هامين[12]:

- تنويع الإنتاج: يحدث تنويع الإنتاج على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني، عندما تتحقق حالة من التناسب في المساهمة النسبية لمختلف القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة والصناعة (الاستخراجية والتحولية)، والخدمات.
- تنويع التجارة الخارجية: يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، سواء ما تعلق بهيكل الصادرات أو الواردات، فبالنسبة لتنويع الصادرات فهو يعني بالدرجة الأولى توسيع أصنافها، هذا الأخير الذي يرتبط أساسا بتنوع الاقتصاد الوطني وحجم الترابط والتكامل القطاعي فيه.

II. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها لتقييم نجاح سياسات التنويع وتَقَدُّمِها ومن أهم هذه المؤشرات[13]:

1. معدل ودرجة التغير الهيكلي: وذلك كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات ذلك.
2. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط: حيث من المفهوم أن التنويع يُفترَض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
3. تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة: وذلك لأن أحد أهداف التنويع في الدول النفطية هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى هو وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
4. تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها: حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
5. التوزيع القطاعي للقوى العاملة: وهذا المؤشر ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
6. نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنويع الاقتصادي في هذه الدول يعني ضمنا، أو يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

7. توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص: حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة، ولاختبار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

رابعا: آثار جهود تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الوطني 2000-2015

ينعكس أثر مختلف جهود تطوير القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2015، في المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني والمساهمة في التخفيف من حدة تبعيته لقطاع المحروقات، وهذا عبر جملة من المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة.

I. آثار جهود تطوير القطاع الفلاحي على بنية الناتج المحلي الإجمالي بين 2000_2015:

بالنظر إلى المجهودات الكبيرة التي بذلت من أجل تطوير القطاع الفلاحي وتحديثه وتطوير دوره في الاقتصاد الوطني فإن مؤشر تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مدى نجاح أي إستراتيجية وطنية لتطوير هذا القطاع في تحقيق الأهداف المسطرة، والجدول التالي يبرز تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2015.

جدول رقم 3: تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000_2015.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي(مليار دج)	معدل النمو السنوي لـ PIB	الناتج المحلي للقطاع الفلاحي (مليار دج)	معدل النمو السنوي لقطاع الفلاحة	نسبة مساهمة قطاع الفلاحة فيPIB
2000	4123.5	2.2	346.2	-5.0	8.4
2001	4260.8	2.1	412.1	13.2	9.7
2002	4541.9	4.7	417.2	-1.3	9.2
2003	5266.8	6.9	515.3	19.7	9.8
2004	6127.5	5.2	578.9	3.1	9.4
2005	7498.6	5.1	579.7	1.9	7.7
2006	8391.0	2.0	642.0	4.9	7.7
2007	9352.9	3.0	708.1	5.0	7.6
2008	11043.7	2.4	727.4	2.7	6.6
2009	9968.0	1.6	931.3	21.1	9.3
2010	11991.6	3.6	1015.3	4.9	8.5
2011	14519.8	2.8	1183.2	11.6	8.1
2012	15843.0	3.3	1421.7	20.2	8.8
2013	16643.8	2.6	1640.0	15.4	9.9
2014	17205.1	3.3	1771.5	8.0	10.3
2015	16799.2	2.4-	2013.9	13.7	12

المصدر: البنك المركزي الجزائري:النشرة الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2007، ص23 + النشرة الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2013، ص26 + النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2015 + النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2016، ص 26 .
http://www.bank-of-algeria.dz

تشير أرقام الجدول أعلاه أن الناتج المحلي المسجل في قطاع الفلاحة قد عرف ارتفاعا مستمرا خلال مختلف سنوات الدراسة، حيث بلغ سنة 2000 حوالي 346.2 مليار دج، ليرتفع سنة 2006 إلى 642 مليار دج، ليواصل ارتفاعه وصولا إلى قيمة قدرها 1421.7 مليار دج سنة 2012، ثم 1640.0 مليار دينار سنة 2013، وصولا إلى حوالي 2014 مليار

دينار سنة 2015، وهذا يؤشر على تحسن ملحوظ في أداء القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، بينما على مستوى تطور نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، فنلاحظ أن هذه النسبة شهدت تذبذبا مستمرا خلال الفترة المعنية، حيث بلغت حوالي 9.8%سنة 2003، لتنخفض إلى 6.6% سنة 2008، ثم ارتفعت من جديد مسجلة 8.8% سنة 2012، ثم 10.3% سنة 2014، ف 12% سنة 2015، ويعود هذا التذبذب من جهة إلى التذبذب في معدلات تساقط الأمطار، وإلى التقلبات المستمرة التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي بفعل تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وكذا تذبذب الكميات المنتجة والمصدرة من النفط في نفس الفترة من جهة ثانية.

II. أثر جهود تطوير القطاع الفلاحي على التجارة الخارجية:

يعتبر الميزان التجاري الذي يرصد حركة الصادرات والواردات السلعية والخدمية للدولة أحد أهم المؤشرات الكلية المعتمدة لإيضاح هيكل ورصيد التجارة الخارجية للدولة، وفي هذا الصدد لابد من التطرق للميزان التجاري الفلاحي والغذائي في الجزائر لمعرفة تركيبته من السلع الغذائية المصدرة والمستوردة والوقوف على رصيد هذا الميزان وتحديد وتحليل وضعيته، وذلك كما يلي:

1. الصادرات الفلاحية والغذائية خلال الفترة 2000_2015: يشكل تنوع هيكل الصادرات هو الآخر مؤشرا لقياس تنوع الاقتصاد الوطني، وتعتبر الصادرات الغذائية والفلاحية إحدى أهم صادرات الجزائر خارج المحروقات، خاصة منها الحوامض والتمور، والجدول التالي يرصد تطور قيمة ونسبة الصادرات الفلاحية والغذائية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة بين 2000 و2015

جدول رقم 4: تطور الصادرات الفلاحية والغذائية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2000_2015 (الوحدة: مليون $)

السنوات	القيمة الإجمالية للصادرات	قيمة الصادرات الفلاحية والغذائية	نسبة الصادرات الفلاحية إلى إجمالي الصادرات
2000	21651	30	0.14
2001	19091	30	0.16
2002	18700	35	0.19
2003	24465	47	0.19
2004	32208	66	0.20
2005	46482	67	0.14
2006	54755	66	0.12
2007	60590	88	0.14
2008	78590	119	0.15
2009	45186	113	0.25
2010	57091	315	0.55
2011	72889	355	0.48
2012	71736	315	0.44
2013	65487	402	0.61
2014	61172	323	0.53
2015	35138	239	0.68

المصدر: البنك المركزي الجزائري: عدة تقارير السنوية +النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2016، ص 28
http://www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم2: تطور قيمة الصادرات الغذائية مقارنة بتطور إجمالي الصادرات 2000-2015

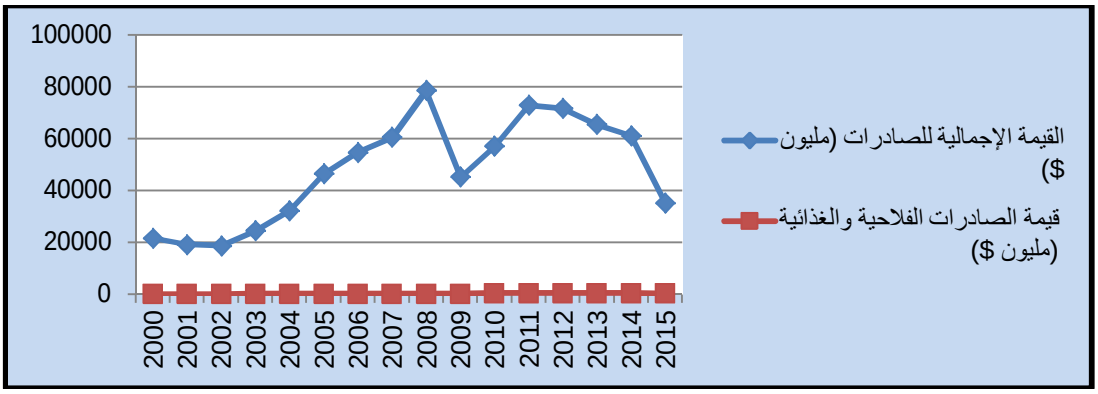

المصدر: إحصائيات الجدول رقم 4 أعلاه

لقد شهدت صادرات المواد الفلاحية والغذائية تزايدا مستمرا خلال طول فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 30 مليون $ سنة 2000 إلى 402 مليون $ سنة 2013 كأعلى مستوى، إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيفا وليس في مستوى ما تم رصده وإنفاقه من أجل تطوير هذا القطاع، وتعزيز مكانته ضمن هيكل الصادرات الإجمالية، وهذا ما تعبر عنه النسبة المتدنية للصادرات الفلاحية والغذائية إلى إجمالي الصادرات والتي لم تتجاوز في أحسن الأحوال 0.68% وهذا سنة 2015، وهي أعلى نسبة مقارنة ببقية السنوات، لكن لابد من الإشارة إلى أن هذا الارتفاع لا يعود هذا إلى زيادة قيمة الصادرات الفلاحية والتي انخفضت مقارنة السنة التي سبقتها، وإنما يعود أساسا إلى تراجع القيمة الإجمالية للصادرات الكلية بمستوى كبير بفعل الانهيار الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه السنة.

2. الواردات الفلاحية والغذائية خلال الفترة 2000_2015

يُعتبر انحصار وتقلص تركيبة وقيمة الواردات لأي بلد مؤشرا آخر على قدرة الاقتصاد الوطني على الاستجابة لمختلف احتياجاته عبر الإنتاج المحلي، وفي حالة الواردات الغذائية فإن ذلك يُعبر على تحسن الاستقلال الغذائي عن الخارج، وبالنظر لحالة الجزائر فإن الأرقام والإحصائيات تتحدث عن أثر شبه عكسي لبرامج الاستثمارات العامة على تراجع الواردات الغذائية والفلاحية، فبدلا من انخفاضها فقد سجلت ارتفاعا مستمرا بين مختلف السنوات، والجدول التالي يبين لنا تطور قيمة ونسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

جدول رقم 5:تطور قيمة الواردات الغذائية والفلاحية إلى إجمالي الواردات خلال الفترة 2000_2015 (الوحدة: مليون $)

السنوات	القيمة الإجمالية للواردات	قيمة الواردات الفلاحية والغذائية	نسبة الواردات الفلاحية إلى إجمالي الواردات
2000	9345	2356	25.21
2001	9482	2346	24.74
2002	12010	2572	21.41
2003	13322	2516	18.89
2004	17954	3385	18.85
2005	19567	3357	17.15
2006	20681	3572	17.27
2007	26348	4656	17.67
2008	37993	7397	19.47
2009	37402	5512	14.77
2010	38885	5696	14.65
2011	46927	9261	19.73
2012	51569	9023	17.91

2013	54903	9572	17.43
2014	58330	11005	18.87
2015	51646	9329	18.06

المصدر:البنك المركزي الجزائري: عدة تقارير السنوية+النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2016، ص28
http://www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم3: تطور قيمة الواردات الفلاحية والغذائية مقارنة إلى إجمالي الصادرات 2000-2015

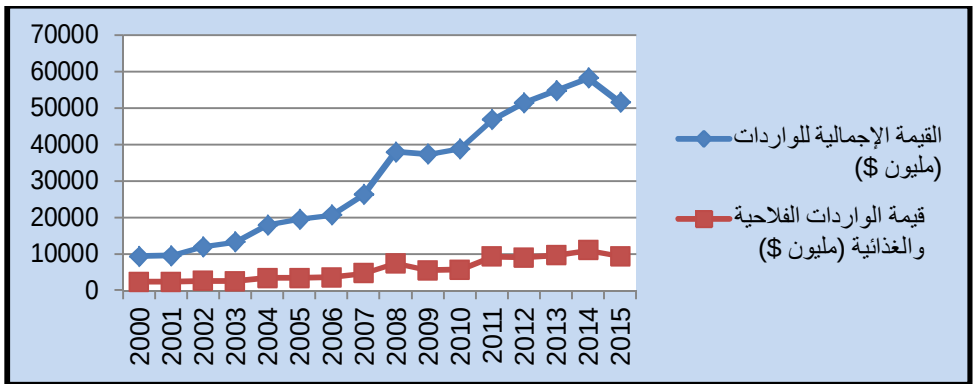

المصدر: إحصائيات الجدول رقم 5 أعلاه

تُعبر الواردات الفلاحية المتزايدة سنويا عن العجز المستمر والمتفاقم في الميزان التجاري الغذائي للجزائر، وقد شهدت هذه الواردات ارتفاعا ملحوظا ومستمرا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2014، حيث ارتفعت قيمتها من 2365 مليون $ سنة 2000 إلى حوالي 9261 مليون $ سنة 2011، لتبلغ 11005 مليون$ سنة 2014، ورغم تراجعها سنة 2015 إلى حوالي 9329مليون $، إلا أن هذه القيم تبقى مؤشرا خطيرا على تفاقم أزمة التبعية الغذائية للخارج، وما تشكله من تهديد للأمن والاستقرار الوطني إذا لم يتم تدارك الأمر بالشكل المطلوب، خاصة في ظل انهيار أسعار النفط وتراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة.

III. أثر جهود تطوير القطاع الفلاحي على التشغيل والحد من البطالة:

إن الاقتصاد المتنوع هو ذلك الذي تتوزع فيه اليد العاملة على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بشكل متوازن ولو نسبيا، خاصة ما تعلق بقطاعات الإنتاج الحقيقي الزراعي والصناعي، وبرامج الاستثمارات العامة في الجزائر كان هدفها الأساسي تعزيز البنية القاعدية لتوفير وتهيئة الظروف المناسبة لبناء اقتصاد متنوع تشارك جميع قطاعاته وفروعه في توفير مناصب الشغل والحد من مشكلة البطالة وخاصة القطاع الفلاحي، والجدول الموالي يوضح تطور اليد العاملة في قطاع الفلاحة إلى إجمالي اليد العاملة النشطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000و2015.

جدول رقم 6: تطور عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000_2015: (الوحدة: ألف عامل)

السنوات	العدد الإجمالي للعمالة النشطة	عدد العمال في قطاع الفلاحة	نسبة العمالة الفلاحية إلى إجمالي العمالة النشطة
2000	8850	1185	13.40
2001	9074	1328	14.63
2002	9303	1438	15.45
2003	9540	1565	16.40
2004	9780	1617	16.53
2005	10027	1683	16.78
2006	10267	1780	17.33
2007	10514	1842	17.52
2008	10801	1841	17.04

2009	10544	1242	11.78
2010	10812	1136	10.50
2011	10661	1034	9.70
2012	11423	912	7.98
2013	11964	1141	9.53
2014	11453	899	7.85
*2015	11932	917	7.68

المصدر: البنك المركزي الجزائري، مجموعة من التقارير السنوية http://www.bank-of-algeria.dz.

الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz *: إحصائيات خاصة بشهر سبتمبر 2015.

من خلال أرقام الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي إلى إجمالي اليد العاملة قد عرفت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 وسنة 2007، حيث بلغت أعلاها خلال هذه السنة وكانت عند حوالي 17.52%، ويرتبط هذا الارتفاع بشكل أساسي بمختلف إجراءات الدعم الممنوحة لهذا القطاع، خاصة ما تعلق بالتمويل، وكذا عملية استصلاح الأراضي وتوزيعها على الشباب الراغب في العمل في القطاع مجال الفلاحة.

إلا أن الملفت للانتباه هو التراجع الكبير لنسبة اليد العاملة في قطاع الفلاحة ابتداء من سنة 2009 حتى سنة 2014، حيث بلغت النسبة خلال هذه السنة الأخيرة 7.85% فقط من إجمالي اليد العاملة، مع تسجيل نسبة 9.53% سنة 2013، ونعتقد أن هذا التراجع يعود أساسا إلى عزوف الشباب عن ممارسة الفلاحة وانسحابهم من هذا القطاع، وهذا بسبب غياب المرافقة الحقيقية للدولة لهذا القطاع، وكذا عدم متابعة جل المشاريع التي تم استحداثها أو دعمها سواء ماليا أو تقنيا. كما يعكس هذا التراجع فشل جهود تنويع الاقتصاد الوطني في جوانبه المتعلقة بتنويع توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

IV. انعكاسات جهود تطوير القطاع الفلاحي على الاستثمار واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يرتبط تطور دور الاستثمار_محليا كان أو أجنبيا_ في العملية التنموية بمدى توفر المناخ الملائم لذلك، سواء التشريعي أو التنظيمي أو حتى السياسي والأمني، كما يرتبط توجهه نحو قطاع اقتصادي معين بمدى التحفيزات الممنوحة له خاصة المتعلقة بالتمويل والإعفاءات الضريبية، وهو ما أدركته الدولة، وعملت على تجاوز عقباته المختلفة، وهذا عبر تحديث وتغيير التشريعات، ومنح التحفيزات المناسبة لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي، وهو ما تبرزه الإحصائيات المتضمنة في الجداول الإحصائية التالية.

جدول رقم 7: تطور عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة لدى ANDI في قطاع الفلاحة خلال الفترة 2002-2015:

النشاط	عدد المشاريع	%من إجمالي عدد المشاريع المصرح بها	القيمة (مليون دج)	% من إجمالي قيمة المشاريع المصرح بها	مناصب الشغل المستحدثة مع هذه المشاريع	% من إجمالي المناصب المستحدثة
الزراعة	1218	2.02	176019	1.52	52366	5.06
مجموع الأنشطة	60239	100	11572213	100	1034016	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

تبرز أرقام الجدول أعلاه حقائق مؤلمة عن مدى ملاءمة وقدرة القطاع الفلاحي على استقطاب الاستثمارات الجديدة، حيث أن نصيبه من هذه المشاريع الاستثمارية لم يتعد نسبة 2.02% خلال طول الفترة الممتدة بين 2002 و2015 من إجمالي المشاريع المستحدثة، كما أن نسبة مساهمته في استحداث مناصب الشغل عبر هذه الاستثمارات لم تتعد هي الأخرى 5.06% من إجمالي المناصب المستحدثة من إجمالي المشاريع الاستثمارية الجديدة المصرح بها خلال نفس الفترة، ولتوضيح

الصورة أكثر فإن الجدول الموالي يبين بشكل أكثر تفصيلا عدد وأهم أوجه النشاطات الفلاحية التي استحوذت على الاستثمارات المستقطبة من طرف هذا القطاع خلال الفترة 2002-2012.

جدول رقم 8: تطور عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى ANDI في قطاع الفلاحة حسب فرع النشاط خلال الفترة 2002-2012:

قطاع النشاط	عدد المشاريع	قيمة المشاريع (مليون دج)	عدد مناصب الشغل المستحدثة
إنتاج الحبوب	23	6646	713
إنتاج الحليب	295	-	10274
إنتاج الزيتون	159	29370	2975
تربية المواشي والأبقار	59	4785	719
مجالات أخرى	76	-	28707
العدد الإجمالي للمشاريع	612	56539	43361

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

تبين أرقام الجدول أعلاه أن إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي المسجلة لدى ANDI خلال الفترة 2002-2012، هو 612 مشروعا، وهي لا تمثل سوى 1.29% من إجمال المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة خلال نفس الفترة والتي بلغت 47593 مشروعا[14]، وقد استحوذ نشاط إنتاج الحليب على أكثر من 48% من هذه المشاريع، بينما لم يتجاوز نصيب نشاط إنتاج الحبوب 3.75% منها، مع أنه أهم فروع النشاط الفلاحي في الجزائر بالنظر إلى أهمية محاصيل الحبوب في سلة الغذاء الوطنية.

أما بالنسبة لمدى مساهمة القطاع الفلاحي بمختلف فروعه في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فيمكن متابعة ذلك من خلال الأرقام الواردة في الجدول الموالي والتي تظهر تطور عدد وقيمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة لدى ANDI في مجال الفلاحة خلال الفترة 2002-2015.

جدول رقم9:تطور عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة أجنبية لدى ANDI في قطاع الفلاحة خلال الفترة 2002-2015:

عدد المشاريع	% من إجمالي المشاريع الأجنبية المصرحة	قيمة المشاريع (مليون دج)	%من القيمة الإجمالية المشاريع الأجنبية المصرحة	عدد الوظائف المستحدثة	% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة
10	1.48	3117	0.13	528	0.41

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

من الجدول أعلاه يلاحظ أن عدد المشاريع الأجنبية لم يتجاوز في قطاع الفلاحة 10 مشاريع تمثل فقط نسبة 1.48% من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015، وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه المشاريع الفلاحية حوالي 3117 مليون دج، أي ما يعادل 0.11% من القيمة الإجمالية لكل المشاريع الاستثمارية المصرحة أجنبية خلال نفس الفترة.

مما سبق نستنتج أن دور الاستثمار المحلي أو الأجنبي في تنويع الاقتصاد الوطني بقي محدودا جدا في ما يتعلق بالقطاع الفلاحي، وهذا يرتبط أساسا بمعدل العائد المتوقع من الاستثمار في هذا القطاع، خاصة في ظل المنافسة الشديدة للمنتوجات الفلاحية المستوردة، وكذا ضعف المرافقة الحقيقية للفلاح وحماية المنتوج الفلاحي من طرف الدولة، وضمان عائد أدنى للفلاحين في حال انخفاض أسعار المنتوجات في السوق المحلية من جهة، وعدم قدرة هذا الأخير على تصدير إنتاجه للخارج

من جهة أخرى، هذا بفعل غياب إستراتيجية واضحة تقوم على البحث عن الأسواق الخارجية والتعريف بالمنتوج الفلاحي المحلي، وهذا رغم الجودة الرفيعة التي تميز المنتوج الفلاحي الجزائري.

V. أثر جهود تطوير القطاع الفلاحي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم، وهذا إما من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل أو في زيادة الناتج المحلي أو تنويع وتطوير الصادرات، أوفي تحقيق الترابط الاقتصادي سواء بين المؤسسات الاقتصادية أو بين فروع النشاط الاقتصادي خاصة من خلال مختلف عمليات وعقود المناولة، ولقد كان لمختلف الجهود المبذولة لتطوير قطاع الفلاحة في الجزائر انعكاسات إيجابية على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الفلاحي، وكذا العاملة في قطاع الصناعات الغذائية، وهذا بفعل الارتباط الكبير بين هذين الفرعين من النشاط الاقتصادي، والجدول الموالي يظهر لنا تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة الغذائية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2013.

جدول رقم10:تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية خلال الفترة 2005-2016:

قطاع النشاط	2005	2007	2009	2011	2012	2013	2014	2015	*2016
الفلاحة والصيد البحري	2947	3401	3642	4006	4277	4458	5038	5805	7272
الصناعة الغذائية	14474	16109	17679	19172	20198	21022	23075	-	-

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجموعة من الأعداد، http://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

*إحصائيات متعلقة بالسداسي الأول من سنة 2016

الشكل رقم 4: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية خلال الفترة 2005-2016

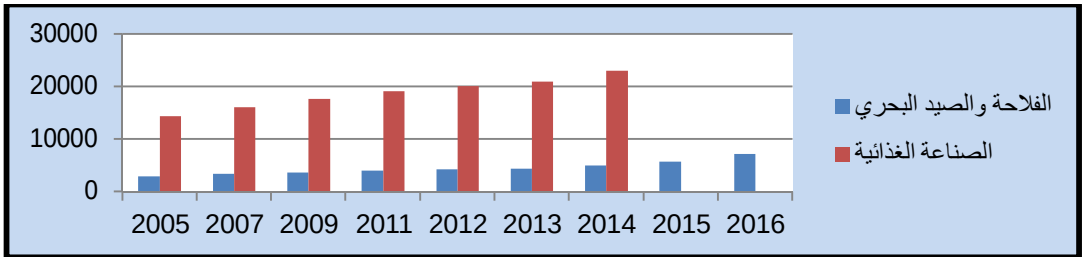

المصدر: إحصائيات الجدول رقم 10 أعلاه

من خلال أرقام الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الفلاحة والصيد البحري قد شهد ارتفاعا مستمرا، فبعد أن كان عددها سنة 2005 حوالي 2947 مؤسسة، ارتفع سنة 2013 إلى حوالي 4458 مؤسسة ثم وصل هذا العدد إلى حوالي 7272 مؤسسة في نهاية السداسي الأول من سنة 2016.

هذا الارتفاع كان له هو انعكاس إيجابي على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعات الغذائية، حيث ارتفع عددها من 14474 مؤسسة سنة 2005، إلى 21022 مؤسسة سنة 2013، وهذا الانعكاس الإيجابي يرتبط أساسا بما يوفره قطاع الفلاحة من مواد أولية (منتجات نباتية وحيوانية) للصناعة التحويلية الغذائية، بالتزامن مع جملة من التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها من طرف الدولة لدعم وتطوير هذا القطاع أيضا.

القطاع الفلاحي في الجزائر: مفارقة وفرة الموارد والإمكانيات،

خامسا: انعكاسات جهود تطوير القطاع الفلاحي على الأمن الغذائي 2000-2015:

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات المحلية من الإنتاج النباتي والحيواني الهدف الأساسي للسياسات الزراعية في جميع دول العالم، أو على الأقل تقليل الفجوة الغذائية إلى أقصى حد ممكن، لأن تحقيق الاستقلال الغذائي من شأنه تعزيز الاستقلال الاقتصادي وحتى السياسي، والجزائر بذلت مجهودات كبيرة في هذا الإطار خلال السنوات الأخيرة، وهو ما سنحاول التطرق إليه فيما يلي، من خلال إبراز أثر مختلف الجهود المبذولة لتطوير وتأهيل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال فترة الدراسة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية الغذائية للخارج، وهذا من خلال المؤشرات التالية ذات الصلة بهذا الأمر.

I. على الميزان التجاري الزراعي:

يرصد الميزان التجاري الزراعي الفرق بين الصادرات والواردات الزراعية، وقد شهد هذا الميزان في الجزائر تطورات ملحوظة خلال الفترة 2000-2015 يمكن رصدها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 11: الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015
الصادرات الزراعية	30	35	66	66	119	315	315	323	239
الواردات الزراعية	2365	2572	3385	3572	7397	5696	9023	11005	9329
الرصيد	2335-	2537-	3319-	3506-	7278-	5381-	8708-	10682-	9090-

المصدر: اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الجدولين 4 و5 أعلاه.

الشكل رقم 5: الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

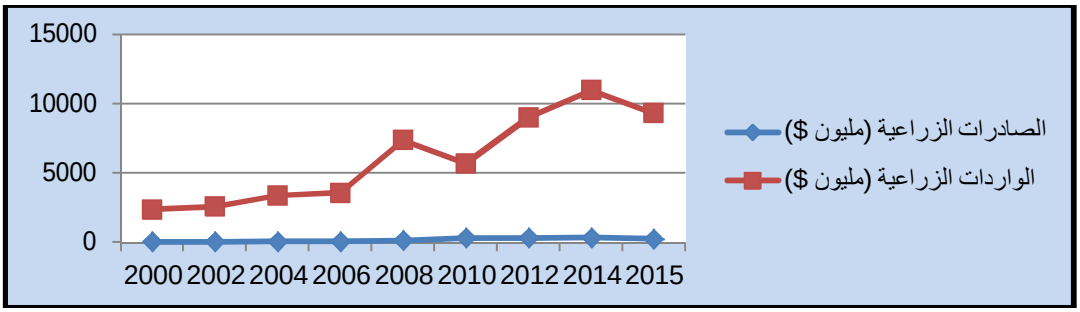

المصدر: إحصائيات الجدول رقم 11 أعلاه

تظهر أرقام الجدول 11 و الرسم البياني أعلاه عجزا كبيرا وخطيرا ومتزايدا في الميزان التجاري الزراعي رغم المجهودات الكبيرة المبذولة للحد من هذا العجز، ومعنى هذا أن الفجوة الغذائية في تزايد مستمر، وقد كان هذا العجز في حدود 2.335 مليار دولار أمريكي سنة 2000 ثم ارتفع إلى حوالي 7.278 مليار دولار أمريكي سنة 2008، وقد سجل أعلى قيمة عجز والتي بلغت حوالي 10.682 مليار دولار وهذا سنة 2014، وهو مؤشر خطير يعكس مدى ارتهان الأمن الغذائي الوطني لدى الأسواق الدولية والمنتجين الأجانب للسلع الغذائية والزراعية، وهذا يستدعي إعادة النظر في السياسة الزراعية بشكل جدي للخروج من الوضع الراهن خاصة مع تراجع احتياطات الصرف بالعملات الصعبة والتي تعد المصدر الأساسي لتمويل عمليات استيراد السلع الغذائية.

II. اكتفاء ذاتي ضعيف لأهم السلع الزراعية والغذائية المستهلكة في الجزائر:

تعتبر مسألة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية والزراعية المستهلكة في الجزائر من القضايا والتحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر، والتي مازالت الجهود المبذولة من أجل معالجتها دون المستوى المطلوب، والجدول التالي يوضح تطور نسب الاكتفاء الذاتي لهذه المحاصيل الغذائية والزراعية خلال مجموعة من السنوات ضمن فترة الدراسة.

جدول رقم 12: نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم المجموعات السلعية الغذائية خلال الفترة 2000-2014 (الوحدة: نسبة مئوية %)

	2008-2004	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الحبوب	30.45	36.48	31.96	34.2	39.6	21.65
القمح	30.08	36.82	33.53	35.1	40.7	24.72
الشعير	88.25	90.38	87.34	79.8	82.9	54.95
البطاطا	94.72	96.68	97.15	96.4	98.5	97.44
البقوليات	21.91	25.99	27.68	32.3	34.0	32.78
الخضر	99.65	99.70	99.73	99.6	99.7	99.80
الفواكه	90.30	90.65	91.47	78.6	82.3	89.97
الزيوت والشحوم	7.17	6.15	13.30	8.0	14.0	8.03
اللحوم	83.32	89.92	90.50	89.4	93.1	90.13
الألبان ومنتجاتها	39.30	51.06	52.9	51.6	63.0	50.48

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات 31، 33، 34، 35
http://www.aoad.org/AASYXX.htm

تبين أرقام الجدول تفاوت نسب الاكتفاء الذاتي بين مختلف المنتوجات الزراعية والمواد الغذائية، إلا أن الطابع المميز لها أنها بقيت تقريبا مستقرة عند نفس المستوى بين مختلف السنوات بالنسبة لنفس السلعة كالقمح مثلا، والذي عرف فقط سنة 2013 نموا ملحوظا _ وهذا يعود بشكل أساسي لارتفاع نسبة التساقط في تلك السنة_ لتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي منه 40.7%، لتعود هذه النسبة إلى الانخفاض في سنة 2014 إلى حوالي 24.7%، وهذا بفعل تراجع معدل التساقط، وهي نسب منخفضة جدا بالنظر إلى حجم الجهود المبذولة للنهوض بهذا المجال خاصة في ظل اسمرار تبعية هذه الشعبة للظروف المناخية المتعلقة بكميات تساقط الأمطار، ونفس الأمر ينطبق على مادة الزيوت والشحوم التي بقي معدل الاكتفاء الذاتي منها منخفضا جدا لم يتجاوز في أفضل الظروف 14% والتي سُجلت سنة 2013، إلا أننا نلاحظ من جهة أخرى أن هناك العديد من المنتوجات والسلع الزراعية التي تحقق فيها الجزائر معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة جدا، وهذا ما حدث مثلا مع مادة البطاطا عند نسبة 98.5% سنة 2013، وأيضا بالنسبة للخضر إجمالا حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها في سنة 2014 حوالي 99.8%، وأيضا بالنسبة للحوم، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها حوالي 90.1% سنة 2014.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة المختصرة والتي عرضنا فيها أهم الإمكانيات التي يحوز عليها القطاع الفلاحي في الجزائر، وكذا مختلف الجهود التي تبذلها الدولة بغرض تطوير وتحديث هذا القطاع، وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد الوطني، وفك ارتباطه وتبعيته الكبيرة لقطاع المحروقات، والرفع من معدلات الاكتفاء الذاتي في مختلف المنتوجات الزراعية والغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطني، وفي هذا الإطار وجب الإشارة إلى أن هذه الجهود قد كانت لها انعكاسات إيجابية على

هذا القطاع بشكل عام، خاصة ما تعلق بالإنتاج الفلاحي، إلا أن هذه الانعكاسات أو النتائج لم ترق إلى المستوى المطلوب، خاصة بالنظر إلى الاعتمادات المالية الكبيرة التي تم رصدها لتطوير هذا القطاع، والذي مازال يعاني من عدة مشاكل هيكلية وتنظيمية وحتى تمويلية، تحد من تفعيل دوره في تحقيق الأمن الغذائي بالشكل الكافي، وكذا تطوير دوره وتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني والرفع من مساهمته في التنويع الاقتصادي، وهذا ما يتطلب مراجعة شاملة ودقيقة لجملة من الجوانب المهمة ذات الصلة بالقطاع، وكذا مختلف القطاعات المرتبطة به، وفي مقدمتها فرع الصناعات الغذائية، وفرع التجهيزات الفلاحية، وهذا عبر مجموعة من التدابير التي نرى أنها قد تساعد على معالجة أهم الاختلالات والنقائص ذات الصلة بالقطاع، وذلك كما يلي:

- ✓ تهيئة الظروف التشريعية والقانونية والمؤسساتية التي تضمن تدعيم وتشجيع واستقطاب الاستثمار الفلاحي المحلي والأجنبي، والعمل على توجيهه نحو الفروع ذات العلاقة المباشرة بالأمن الغذائي الوطني، كإنتاج الحبوب والحليب واللحوم.
- ✓ ترقية وتطوير فروع الصناعات الغذائية، بهدف زيادة الطلب على المنتوجات الفلاحية، وهو ما من شأنه تشجيع المنتجين على زيادة إنتاجهم، وما لذلك كله من دور هام في تعزيز الاندماج القطاعي بين الفلاحة والصناعة.
- ✓ تشجيع الاستثمار في قطاع المدخلات الأولية لقطاع الفلاحة، مثل صناعة الأسمدة و المبيدات، مع مراعاة جانب الأسعار بالنسبة لهذه السلع والمواد، حيث عادة ما تكون أسعارها مرتفعة جدا تعيق عملية توسيع استعمالها في النشاط الزراعي.
- ✓ الاهتمام بفروع الصناعة المحلية للتجهيزات الفلاحية، والعمل على تطويرها لتُلبي مختلف متطلبات القطاع الفلاحي من هذه التجهيزات، وحمايتها أمام المنافسة الأجنبية.
- ✓ الاهتمام بتكوين وتأهيل الموارد البشرية العاملة والمرتبطة بالقطاع الفلاحي، سواء الفلاحين المباشرين، أو المؤطرين والتقنيين والإداريين، وكذا تطوير وتفعيل دور مراكز البحث والمعاهد المتخصصة ذات الصلة بالقطاع.
- ✓ جعل برامج التكوين في المعاهد الفلاحية مرتبطة بالواقع الفلاحي وتستجيب لمتطلباته، وذلك بخلق فروع متخصصة وذات مردود اقتصادي يلبي احتياجات التشغيل في القطاع الفلاحي، مع العمل على خلق قنوات اتصال من شأنها أن تفيد القطاع الفلاحي في تنفيذ برامج الإرشاد الفلاحي.
- ✓ وضع إستراتيجية وطنية للري الفلاحي وشبكات السدود، من أجل توسيع المساحات الزراعية المروية، لما لذلك من أثر على زيادة الإنتاج وتحسين مردودية النشاط الزراعي.

الهوامش والمراجع:

[1] : عماري زهير، القطاع الفلاحي بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي، المؤتمر الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص 9.

[2] : Bank D'Algérie, Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014, P 154 . http://www.bank-of-algeria.dz/

[3] : عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[4]: سفيان حنان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة سطيف، 2011، ص80.

[5]: دراسة إلكترونية متوفرة على الرابط: http://islamfin.go-forum.net/t884-topic، تاريخ الإطلاع 2015/02/10.

[6]: هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر، الفترة 2000-2006، نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2007، ص114-115.

[7]:بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2014 – 2010.

[8] : طبايبية سلمية، لرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف، 2008، ص436.

[9]: Martin Hvidt, Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends, document internet disponible sur le site consulté le 10/02/2015, P4.

[10]: طبايبية سلمية، لرباع الهادي مرجع سبق ذكره ، ص439.

[11]: Martin Hvidt ,op.cit, P4-5.

[12]: طبايبية سلمية، لرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 437.

[13]: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، الأمم المتحدة، نيويورك 2001، ص12-13، دراسة منشورة على الانترنيت على الرابط http://www.shebacss.com/docs/e-oil-2.pdf تاريخ الإطلاع 2015/02/14.

[14]: www.andi.dz, date de consultation 15/02/2015.

[15]: البنك المركزي الجزائري http://www.bank-of-algeria.dz

[16]: المنظمة العربية للتنمية الزراعية www.aoad.org

[17]: وزارة الصناعة والمناجم /http://www.industrie.gov.dz

18: الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz

19: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz